الحوار الوطني وسيلة لتعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي في العراق

م. د ايمان جواد عبد الكاظم
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

م.م بنين سعد صافي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

المخلص

إنّ دور الحوار الوطني في تحقيق التعايش السلمي في العراق يُعدّ من القضايا الجوهرية في الساحة السياسية والاجتماعية، لا سيما في ظل التعددية الإثنية والطائفية التي تميز المجتمع العراقي. بعد التغيرات الجذرية التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣، والتحديات الأمنية والسياسية التي نشأت نتيجة التدخلات الإقليمية والصراعات الداخلية، أصبح الحوار الوطني أداة حاسمة في توجيه العراق نحو الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الحوار الوطني لا يقتصر فقط على مناقشة القضايا السياسية، بل يمتد إلى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في تماسك المجتمع. من خلال فتح قنوات التواصل بين القوى السياسية المختلفة، يُمكن تعزيز الفهم المتبادل وتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية التي تعرقل بناء دولة مدنية ديمقراطية. كما أن الحوار الوطني يُسهم في تعزيز ثقافة التسامح والقبول بالآخر، وهو ما يعزز من التعايش السلمي بين المكونات العراقية المختلفة. إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من التحديات، أبرزها الفساد وضعف المؤسسات، إضافة إلى التدخلات الأجنبية التي قد تؤثر سلباً على سير الحوار. ورغم ذلك، يبقى الحوار الوطني ركيزة أساسية لبناء مستقبل أكثر استقراراً وشمولية، حيث يُعتبر وسيلة فعّالة للتصدي للتطرف وتعزيز الوحدة الوطنية.

إنّ نجاح الحوار الوطني يتطلب التزاماً حقيقياً من جميع الأطراف المعنية ، يُعتبر الحوار الوطني في العراق خطوة محورية نحو بناء عراق قادر على تجاوز خلافاته التاريخية وتحقيق التعايش السلمي الدائم.

الكلمات المفتاحية : الحوار الوطني ، التعايش السلمي ، المصالحة الوطنية ، العملية السياسية ، الإصلاح السياسي ، المساواة السياسية .

Abstract

The role of the National Dialogue in achieving peaceful coexistence in Iraq is one of the fundamental issues in the political and social arena, especially in light of the ethnic and sectarian pluralism that characterizes Iraqi society. After the radical changes that Iraq has witnessed since 2003, and the security and political challenges that have arisen as a result of regional interventions and internal conflicts, the national dialogue has become a crucial tool in guiding Iraq towards social and political stability.

The national dialogue is not limited only to discussing political issues, but also extends to addressing social and economic issues that affect the cohesion of society. By opening channels of communication between different political forces, mutual understanding can be strengthened and the sectarian and ethnic divisions that hinder the construction of a democratic civil state can be overcome. The National Dialogue also contributes to strengthening the culture of tolerance and acceptance of the other, which enhances peaceful coexistence

between the various Iraqi components. However, achieving this goal is not without challenges, most notably corruption and weak institutions, in addition to foreign interventions that may negatively affect the progress of the dialogue. Nevertheless, the national dialogue remains an essential pillar for building a more stable and inclusive future, as it is considered an effective way to counter extremism and strengthen national unity .

The success of the national dialogue requires a real commitment from all concerned parties , the National Dialogue in Iraq is a pivotal step towards building an Iraq capable of overcoming its historical differences and achieving lasting peaceful coexistence.

المقدمة:

يشهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ مرحلة تحوّلات سياسية واجتماعية عميقة، تزامنت مع سقوط النظام السابق وما تبعه من تغييرات جذرية في بنية الدولة والمجتمع. هذه المرحلة، التي تمثل بداية لمرحلة بناء دولة جديدة تعتمد على أسس ديمقراطية، شهدت أيضًا تحديات هائلة تمثلت في الانقسامات الطائفية والعرقية والصراعات الداخلية التي أثرت بشكل كبير على استقرار البلاد. في هذا السياق، أصبح الحوار الوطني والتعايش السلمي من الأدوات الأساسية التي يمكن من خلالها تجاوز هذه الانقسامات وتعزيز الوحدة الوطنية. لذا، فإن دراسة دور الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لا تعد مسألة أكاديمية فحسب، بل هي ضرورة لفهم سبل إعادة بناء المجتمع العراقي وفقًا لمبادئ العدالة والمساواة، والتعايش بين مكوناته المتنوعة. من خلال هذا البحث، سنستعرض الأبعاد المختلفة للحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق، وأثرهما في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أهمية البحث :

تكتسب دراسة "دور الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣" أهمية كبيرة بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق بعد الإطاحة بنظامه السياسي السابق. فقد تعرض المجتمع العراقي إلى تحديات معقدة تمثلت في انقسامات طائفية وعرقية تفاقمت بفعل الصراعات المستمرة وتدهور الوضع الأمني. في ظل هذا الواقع، يمثل الحوار الوطني والتعايش السلمي الوسيلتين الأساسيتين لتحقيق الاستقرار الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية. إن تعزيز هذه المبادرات يعد خطوة حيوية نحو إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع، والمساهمة في بناء دولة مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة. من هنا تأتي أهمية هذا الموضوع، ليس فقط على الصعيد الأكاديمي، بل أيضًا كإطار عملي لوضع حلول استراتيجية لإعادة بناء العراق وتحقيق السلام المستدام في المنطقة.

فرضية البحث :

تتمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة في أن "الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانا من العوامل الأساسية في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن غياب الإرادة السياسية الموحدة، إلى جانب استمرار الصراعات الطائفية والمحاصصة السياسية، قد حال دون تحقيق نجاح مستدام لهذه المبادرات." بناءً على هذه الفرضية، يسعى البحث إلى تحليل دور هذه العمليات في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش بين مكونات المجتمع، مع تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في الحد من فعالية هذه المبادرات، والبحث في الآليات التي يمكن اعتمادها لتعزيزها في المستقبل.

اشكالية البحث :

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع في تساؤل جوهري: كيف يمكن تقييم فعالية الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تعزيز الوحدة الوطنية، في ظل التحديات السياسية والاجتماعية العميقة التي يشهدها البلد؟ فقد ترافقت محاولات بناء الوحدة الوطنية مع عوائق كبيرة، منها

المحاصصة الطائفية، ضعف تنفيذ الإصلاحات، وانتشار الفساد، التي ساهمت في تقويض جهود المصالحة. هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في نجاح أو فشل الحوار الوطني والتعايش السلمي، وكيفية تعزيز فعاليتهما في المرحلة القادمة لتحقيق عراق مستقر وآمن لجميع مكوناته.

المبحث الاول : ماهية الحوار الوطني و التعايش السلمي

١- مفهوم الحوار الوطني

الحوار ليس مجرد مناظرة أو مناقشة عادية ولا يتعلق بتاتًا بإقناع الآخرين بالموافقة على وجهة نظر الآخر أو تغيير ما يؤمنون به، إنما يرمي الحوار إلى تخطي عقبات سوء الفهم وتبديد الصور النمطية من أجل تعزيز التفاهم المتبادل.

والعملية الحوارية متمحورة في الأساس حول تنمية الاحترام المتبادل بغية بناء علاقات مستدامة. لذلك، فأنت تراها تركز تركيزًا كبيرًا على توضيح كل من أوجه التشابه والاختلاف في أي موضوع بين شخصين أو مجموعتين من الناس، كما أنها تبني جسورًا من التفاهم بين أصحاب الآراء المختلفة سعيًا إلى تحويل العلاقات الإنسانية القائمة على الجهل والتعصب إلى حالة أعمق من الفهم والاحترام لما هو مشترك وما هو غير مشترك (رشيد ، ٢٠١٢ ، ص١٥)

الحوار الوطني، هو أنجع الطرق وأسلمها للرقي بالمجتمعات، والوصول إلى كافة الأهداف المنشودة على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والعلمي، وذلك من خلال تبادل الآراء والأفكار الإيجابية البناءة، فتعدد الآراء لا يفسد للود قضية بل إن الحوار الوطني دعم ودفع نحو اجتماع كافة الأحزاب والفئات الوطنية المختلفة على آراء بناءة ساهمت في رسم الخطى نحو مستقبل مشرق مزهر بالنجاح والتفاؤل، الحوار الوطني جعل هناك رؤية من القرارات الوطنية الصائبة السليمة، نحو رفعة الوطن وتقدمه نحو العلياء في كافة نواحي الحياه (سماء حجازي ، موقع الكتروني)

والحوارات الوطنيّة هي عمليات سياسية تمسك بزمامها أيادٍ وطنية وتستهدف توليد توافُق الآراء بين طيفٍ واسع من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في أوقات الأزمات السياسية الحادة، أو في أوضاع ما بعد الحرب، أو خلال عمليات الانتقال السياسي البعيدة المدى (أسماء الحريري ، الحوار الوطني في مصر) .

٢- أهمية الحوار الوطني

أهمية الحوار الوطني، الحوار الوطني نهج في كتاب الله وسنة نبيه، فقد كان النبي صل الله عليه وسلم يشاور ويحاور صحابته الكرام ويستنبطون أحكام الدين من الكتاب والسنة، وهذا يدلل على أن الحوار الوطني سلاح رائع فعال في بناء المجتمعات، أن الحوار الوطني يضم مختلف الأحزاب والفئات المجتمعية وهم ممثلون عن طبقات مختلفة من المجتمع، وبالحوار الوطني يوضع على الطاولة كل الأمور المتعلقة بالمجتمع من نواحي مختلفة، وتناقش كافة الأمور المهمة العالقة، وكل يبدي وجهة نظره في هذه الأمور، فتوضح الرؤية وتوضع الحلول والآراء الصائبة للانطلاق نحو الأفضل لمستقبل المجتمع (عربي ٢٠١٤ ، ١٢٣) .

٣- مفهوم التعايش السلمي

تُعدُّ مفردة "التعايش" من المصطلحات الأساسية التي تعبّر عن قدرة الأفراد على التواجد والتفاعل داخل المجتمعات الإنسانية المختلفة. وتمثل هذه المفردة قيمة سامية تُسهم في توحيد البشرية تحت مظلة من الإنسانية المشتركة، القادرة على بناء تضامن إنساني متماسك. إن مفهوم التعايش، بما يحمله من معانٍ عميقة، يمكن اعتباره بمثابة ثورة مجتمعية تهدف إلى وحدة المجتمعات. حيث يعكس هذا المفهوم تجاوز الذات الرافضة للآخر، وتحدّي الآخر الذي يرفض إنسانية الذات. وبالتالي، فإن مصطلح "الثورة" في هذا

السياق يشير إلى الحركة الفاعلة والسريعة التي تسعى إلى تحقيق الوحدة المجتمعية من خلال تعزيز التعايش السلمي (الدليمي ، موقع الكتروني) .
إلا أن المفكرين والمثقفين يتفقون على أن تحقيق هذه الثورة لا يمكن أن يتم من دون إطار تنظيري يدعمها. إذ يُعدّ التنظير ركيزة أساسية لأي حركة تهدف إلى دمج أفراد المجتمع في بنية متكاملة، وعليه، فإن مفهوم التعايش لا يقتصر على مجتمع بعينه بل يشمل كافة المجتمعات الإنسانية. فالإنسان بطبيعته ميّال للتعايش مع الآخرين، وذلك عبر اتباع مناهج حوارية متقدمة تتيح له هذا التفاعل السلمي(علاوي ٢٠٠٧ ، ٢١)
من الناحية اللغوية، تُعرَّف كلمة "التعايش" في المعجم الوسيط بأنها العيش على الألفة والمودة، ومن هنا يشتق مفهوم "التعايش السلمي". ويُقال "عايشه" بمعنى عاش معه. ويمثل العيش، من حيث الأصل اللغوي، الحياة بما تتضمنه من ضروريات مثل المأكل والمشرب والدخل (شيوط ٢٠٠٧، ٨٢).
أما في السياق المعاصر، فقد أصبح استخدام مصطلح "التعايش" (Coexistence) مرتبطًا بالصراعات السياسية التي شهدها العالم في القرن العشرين، لا سيما خلال فترة الانقسام العالمي بين الكتلتين الشرقية والغربية، قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط جدار برلين.
يمكن تصنيف مستويات التعايش إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، كل منها يعكس جوانب حيوية مختلفة في العلاقات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، وهي على النحو التالي:(الدليمي)

١. المستوى السياسي والإيديولوجي:
يرتبط هذا المستوى بالسعي إلى تقليص حدة الصراع السياسي والإيديولوجي، الذي كان سائدًا بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في فترة الحرب الباردة. ويتضمن هذا الجهد محاولات للحد من النزاعات العقائدية والفكرية، وترويض الخلافات الأيديولوجية، ما يتيح فرصًا للتواصل والتفاهم. وقد تجسّد هذا النوع من التعايش في إدارة الصراع بطرق تضمن استمرارية قنوات الاتصال، سواء في السعي لتحقيق التوازن العسكري أو تلبية ضروريات الحياة المدنية والسياسية. ويُعدّ هذا المستوى أحد الركائز التي ساعدت على تجنب التصعيد العسكري بين القوى العظمى، مُمَهِّدًا الطريق لفهم أعمق لأهمية التعايش كضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار العالمي.

٢. المستوى الاقتصادي:
يركز هذا المستوى على تعزيز التعاون بين الحكومات والشعوب في مجالات مثل القانون والاقتصاد والتجارة. ويُعتبر التعاون الاقتصادي أحد أبرز مظاهر التعايش، حيث تسعى الدول إلى بناء شراكات تعود بالفائدة على مصالحها المشتركة. تشمل هذه العلاقات الاتفاقيات التجارية، وتبادل الموارد والخبرات، والعمل المشترك في مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة. هذا النوع من التعايش يبرز كيف يمكن للعلاقات الاقتصادية أن تشكل جسرًا لبناء الثقة بين المجتمعات المختلفة، مما يعزز السلام ويقلل من احتمالات النزاع. كما يُعد التعاون الاقتصادي وسيلة لتحسين حياة الأفراد من خلال توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة (النصري ٢٠٢٣ ، ١٩٢ .)

٣. المستوى الديني، الثقافي، والحضاري:
يمثل هذا المستوى أبعادًا أكثر حداثة لمفهوم التعايش، حيث يُركِّز على تعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان السماوية والحضارات المختلفة. يهدف هذا النوع من التعايش إلى تحقيق بيئة من الأخوة الإنسانية والتعاون، حيث يتم تجاوز الخلافات الدينية والثقافية لصالح قيم مشتركة عليا، تسعى إلى تحقيق الأمن والسلام العالميين. ويتجسد هذا المستوى من خلال مبادرات الحوار بين الأديان التي تعزز من الفهم المتبادل بين معتنقي الديانات المختلفة، مما يُسهم في تعزيز الاحترام المتبادل والتعاون لتحقيق المصلحة العامة. كما يشمل التعايش الحضاري تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة من خلال التبادل الثقافي والفني، والتعليم، والبحث العلمي.

المبحث الثاني : نشاه الحوار الوطني في العراق

تعد الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل في العراق بمثابة محاولة لإيجاد حل للأزمات السياسية المستمرة، والتي تزداد تعقيدًا بمرور الوقت. جاءت هذه الدعوة في سياق تاريخي مهم، حيث شهد العراق في عام ٢٠٢١ أحداثًا بارزة، زيارة البابا فرنسيس للعراق ولقاءه بالمرجع الديني السيد علي السستاني، ولقاء الأديان في مدينة أور التاريخية. وتزامن هذا مع مبادرة للدعوة إلى حوار بين مختلف القوى السياسية. كانت هذه الدعوة بمثابة فرصة لتحقيق تطلعات الشعب العراقي في تجاوز الانقسامات السياسية والضغوط الاجتماعية، وتهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تغليب مصلحة الوطن بعيدًا عن لغة الخطاب المتشنج والصراع السياسي الذي يعصف بالبلاد ، لقد سبق هذه الدعوة العديد من المبادرات التي كانت تهدف إلى تحقيق الوفاق الوطني، إلا أنها فشلت في التوصل إلى نتائج ملموسة. في عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، دعت إحدى المنظمات الإقليمية إلى حوار بين القوى السياسية العراقية، لكن هذه المبادرة اصطدمت بعقبات كثيرة، مثل قضية عودة حزب سياسي إلى الحياة السياسية ومسألة انسحاب القوات الأجنبية، وهو ما أدى إلى فشل هذا الحوار منذ البداية. وبعد ذلك، في عام ٢٠٠٦، تم إطلاق مبادرة أخرى بهدف وقف العنف بين الطوائف المختلفة في العراق، ولكن حتى هذه المبادرة لم تغير واقع الانقسامات الداخلية، بل استمر العنف وازدادت الانتهاكات. وتبين من تلك التجارب أن المواقف المتباينة بين الأطراف السياسية كانت أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المبادرات السابقة، وبالتالي استمر الصراع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية٢٠١٩)

الحوار الوطني في العراق يعدّ خطوة أساسية نحو تحقيق التعايش السلمي في بلدٍ يعاني من التوترات الطائفية والعرقية العميقة التي أفرزتها سنوات من الصراعات والعنف. إن التعايش السلمي لا يُمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية حوارية شاملة تُعزز من التفاهم بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، وتُسهم في بناء جسور الثقة بين القوى السياسية والشرائح الاجتماعية المختلفة. وفي هذا السياق، تُعتبر الدعوة إلى الحوار الوطني، بما تحمله من آمال في تجسير الهوّة بين المكونات المتنازعة، إحدى الوسائل الفعّالة نحو تجاوز الانقسامات الراهنة، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩)

تتمثل أهمية الحوار الوطني في توفير مساحة لجميع الأطراف للتعبير عن مطالبها وطموحاتها، والعمل معًا على حل القضايا الجوهرية التي تهدد التعايش السلمي. في العراق، يمكن لهذا الحوار أن يكون مدخلًا لإزالة أسباب الاحتقان الطائفي والعرقي، والتوصل إلى حلول تضمن حقوق الجميع في إطار دولة مدنية ديمقراطية. فعندما تُطرح القضايا التي تمس مصالح المواطنين كافة على طاولة النقاش، يمكن تحديد آليات لضمان التوزيع العادل للموارد، وحماية حقوق الأقليات، وتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية تُحقق العدالة الاجتماعية (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩)

المبحث الثالث : واقع الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق

يعتبر العراق واحدًا من أكثر البلدان تنوعًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يضم مجموعة متنوعة من المكونات العرقية والطائفية، مثل العرب، الأكراد، التركمان، والآشوريين، إضافة إلى الطوائف الدينية المختلفة مثل الشيعة والسنة والمسيحيين واليزيديين والصابئة. على الرغم من هذا التنوع الغني، إلا أن العراق شهد، وما زال، العديد من التحديات التي تعيق التعايش السلمي بين هذه المكونات، سواء على مستوى الصراعات الطائفية أو القومية، أو النزاعات السياسية والاقتصادية (نوري ٢٠١٩ ، ٢٨٩) .

في هذا السياق، أصبح الحوار الوطني والتعايش السلمي من المواضيع الحاسمة التي تسعى الحكومات والمجتمعات العراقية إلى تحقيقها لتجاوز الأزمات السياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد، وإعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة للمجتمع العراقي. ولكن، بالرغم من وجود العديد من المبادرات في هذا المجال، ما زال الواقع يحمل تحديات كبيرة أمام تحقيق هذه الأهداف.

١. التحديات السياسية في تعزيز الحوار الوطني

إن العراق منذ سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣، شهد تحولًا جذريًا في هيكل السلطة والنظام السياسي، حيث اعتمد النظام السياسي الجديد على مبدأ المحاصصة الطائفية لتوزيع المناصب، وهو ما أفضى إلى إضعاف الدولة المركزية وتعميق الانقسامات بين المكونات المختلفة. هذا النظام، الذي كان يُفترض به أن يعكس التنوع العراقي، أصبح في الواقع سببًا في زيادة الانقسامات والتهديدات الأمنية والاقتصادية (باقر ٢٠١٩، ٤).

مما زاد من تعقيد الواقع السياسي في العراق هو تدخلات القوى الإقليمية والدولية، التي زادت من حالة الاستقطاب بين الأطراف السياسية في العراق، سواء كان ذلك بين الشيعة والسنة أو بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان. على الرغم من المحاولات العديدة لإجراء حوار سياسي بين القوى المتناحرة، إلا أن هذه الجهود غالبًا ما تصطدم بالعوامل الخارجية والمصالح الشخصية (سبع ٢٠١٧ ، ١١٨)

٢. الصراعات الطائفية والعرقية : تعكس الصراعات الطائفية والعرقية في العراق حالة من الانقسام العميق بين مختلف مكونات المجتمع، ما يعيق الحوار الوطني والتعايش السلمي. على سبيل المثال، الحروب الطائفية التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣، خاصة بعد تفجير العتبات المقدسة في سامراء في ٢٠٠٦، أدت إلى تعزيز الانقسامات بين الشيعة والسنة، وهو ما انعكس في السياسة والمجتمع بشكل عام(سبع ٢٠١٧ ، ١١٩) .

من جانب آخر، يواجه الأكراد تحديات كبيرة في سعيهم لتحقيق استقلال أكبر، وهو ما يؤدي إلى توترات مع الحكومة المركزية في بغداد. كما يعاني التركمان والمكونات الأقلية الأخرى من التهميش السياسي والاجتماعي، مما يساهم في تعميق الشعور بالاستبعاد وعدم الانتماء. هذا الوضع يحد من فرص بناء الثقة بين هذه المكونات ويدفع العديد منها إلى البحث عن حلول منفصلة أو الانكفاء على الذات (سلمان ٢٠١٣ ، ٤)

٣. دور المجتمع المدني والمبادرات الحوارية : على الرغم من هذه التحديات، فقد كان للمجتمع المدني في العراق دور كبير في تعزيز الحوار الوطني، حيث ظهرت العديد من المبادرات التي تسعى إلى إيجاد حل للصراعات العميقة. من بين هذه المبادرات، نجد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين المكونات المختلفة، إضافة إلى المبادرات الشبابية التي تهدف إلى بناء جسور من التفاهم بين الشباب العراقي من مختلف الخلفيات (السعدي ٢٠٠٨، ٢٠١)

إلى جانب ذلك، كان للمؤسسات الدينية دور مؤثر في بعض الأحيان في تقوية الحوار بين الطوائف المختلفة، حيث دعا رجال الدين في بعض المناسبات إلى نبذ العنف والطائفية وتعزيز التعايش السلمي. وقد تجسد ذلك في بعض الفعاليات المشتركة بين رجال دين من مختلف الطوائف الإسلامية والمسيحية.

٤. الآليات القانونية والدستورية لتعزيز التعايش السلمي : يعتبر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ من بين الآليات القانونية التي تروج للحوار الوطني والتعايش السلمي، حيث ينص الدستور على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع العراقيين بغض النظر عن الدين أو العرق. ومع ذلك، فإن التحدي يكمن في تطبيق هذه القيم بشكل فعّال على الأرض، حيث تظل الانقسامات الطائفية والعرقية تؤثر على التطبيق الفعلي للحقوق الدستورية ، ويكون الدستور هنا عاملا من عوامل تعزيز التعايش السلمي والوئام الوطني ويكون إحلال التعايش من خلال حظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب أو التكفير او التطهير العرقي او الطائفي أو يحرض أو يمهد او يمجد او يروج او يبرر له (المادة ١٤ الدستور العراقي عام ٢٠٠٥)

بالإضافة إلى ذلك، يعد القانون العراقي في بعض مجالاته غير كافٍ لحماية الأقليات الدينية والعرقية من التمييز. ورغم أن هناك محاولات لتعزيز حقوق هذه الأقليات، إلا أنّ هناك تقاعسًا في بعض الأحيان من الحكومة في تطبيق هذه التشريعات بفعالية.

٥. الاقتصاد والتعايش السلمي : لا شك أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها العراق تزيد من تعقيد عملية التعايش السلمي. فالفقر، البطالة، والفساد المتفشي تؤدي إلى تعزيز الشعور بالإحباط والتهميش لدى العديد من العراقيين. كما أن النزاعات على الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه تخلق

توترات إضافية بين الحكومات المحلية في الأقاليم والحكومة المركزية. هذا الوضع يساهم في تقوية النزعات الانفصالية والطائفية، مما يقلل من فرص نجاح الحوار الوطني (مهدي ٢٠١١ ، ٤ - ٥)

المبحث الرابع: دور النظام السياسي والأحزاب السياسية في تعزيز الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق

منذ سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولات جذرية في نظامه السياسي، كان أبرزها تأسيس نظام ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية، والذي يمثل تحديًا وفرصة في آن واحد لتعزيز الحوار الوطني والتعايش السلمي بين المكونات المختلفة للمجتمع العراقي. في هذا السياق، يصبح دور النظام السياسي والأحزاب السياسية في تعزيز هذا الحوار أمرًا بالغ الأهمية، إذ تتطلب البيئة السياسية العراقية المتوترة مشاركة فعالة من هذه الأحزاب والمكونات السياسية في عملية بناء السلام، تعزيز الوحدة الوطنية، وإيجاد حلول للصراعات الطائفية والعرقية المستمرة. وفي هذا المطلب، سنتناول دور النظام السياسي والأحزاب السياسية في تعزيز الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق.

١. دور النظام السياسي في تعزيز الحوار الوطني : يعد النظام السياسي في العراق من أهم العوامل التي تحدد مسار الحوار الوطني والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي. بعد عام ٢٠٠٣، تم تبني دستور جديد يضمن حقوق المواطنين على أساس المساواة بين جميع المكونات الدينية والعرقية، ويضع أسسًا للعمل السياسي على أساس التعددية والتنوع. ومع ذلك، يعاني هذا النظام من تحديات كبيرة تتعلق بتطبيق هذه المبادئ بشكل فعّال على أرض الواقع (المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ٢٠١٩)

من أبرز التحديات التي يواجهها النظام السياسي في تعزيز الحوار الوطني هو نظام المحاصصة الطائفية الذي اعتمدته القوى السياسية بعد ٢٠٠٣. هذا النظام، رغم أنه كان في البداية يُفترض أن يكون أداة لتوزيع السلطة بين المكونات المختلفة لضمان تمثيلهم في السلطة، إلا أنه أدى إلى تعزيز الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية، مما ساهم في تفتيت الوحدة الوطنية. وهذا لا يعني أن النظام السياسي في العراق بلا أمل، بل إن إصلاحه وتحسينه يتطلب التزامًا من جميع الأطراف السياسية بمبادئ الحوار الوطني الذي يعتمد على المصالح الوطنية العليا بعيدًا عن الانتماءات الطائفية (نوري ٢٠١٣، ٢٩٢.)

٢. دور الأحزاب السياسية في تعزيز التعايش السلمي : الأحزاب السياسية في العراق تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الخطاب السياسي والاجتماعي داخل المجتمع. ومن هنا، فإن دورها في تعزيز الحوار الوطني والتعايش السلمي يتطلب التزامًا بمبادئ التسامح والشراكة الفعّالة. ومع ذلك، فقد أثبتت بعض الأحزاب السياسية أن مصالحها الخاصة، سواء الطائفية أو القومية، غالبًا ما تفوق مصالح الوطن، مما يساهم في تأجيج التوترات داخل المجتمع (محمد ٢٠١٣، ١٩).

إحدى الآليات التي يمكن أن تستخدمها الأحزاب لتعزيز التعايش السلمي هي العمل على إنشاء تحالفات وطنية تتجاوز الخطوط الطائفية أو العرقية، وتعزز من فكرة أن مصلحة الوطن أولًا. هذه التحالفات يمكن أن تسهم في بناء جسور الثقة بين الأحزاب المختلفة، وتقليص الهوة بين الأطراف المتنازعة، مما يسهم في تحفيز عملية الحوار الوطني.

٣. التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تعزيز الحوار : على الرغم من الإمكانيات التي توفرها الأحزاب السياسية في تعزيز الحوار الوطني، فإن هناك العديد من التحديات التي تعرقل هذا الدور، ومنها:

- الكثير من الأحزاب السياسية في العراق تبني أجندتها على أساس طائفي أو قومي، وهو ما يعزز من الانقسامات داخل المجتمع. هذا يؤدي إلى تهميش القوى الوطنية المستقلة ويزيد من صعوبة بناء تحالفات وطنية حقيقية .
- الفساد السياسي: تعتبر قضية الفساد السياسي أحد الأسباب التي تعيق التعايش السلمي في العراق. فعندما تهيمن الأحزاب على الموارد وتوزعها وفقًا لمصالحها الخاصة، يصبح من الصعب تحقيق

العدالة والمساواة بين المواطنين. وبالتالي، يساهم الفساد في تعزيز مشاعر التهميش والإحباط لدى المواطنين.

- التدخلات الإقليمية والدولية: تأثير القوى الإقليمية والدولية في الشأن العراقي يزيد من تعقيد المشهد السياسي. فالكثير من الأحزاب العراقية تدين بالولاء لبعض القوى الإقليمية التي قد تروج لمصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية للعراق. هذا التدخل يزيد من الانقسامات ويؤثر سلبًا على التعايش السلمي داخل العراق.

٤. آليات لتعزيز دور الأحزاب والنظام السياسي في الحوار الوطني : تعزيز الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق، ينبغي على النظام السياسي والأحزاب اتخاذ مجموعة من الخطوات العملية، وهي: (محي ٢٠١٩ ، ١٢٥)

- إصلاح النظام السياسي: يتعين أن يتم إصلاح النظام السياسي العراقي لإزالة نظام المحاصصة الطائفية، وتوفير فرص م تساوية لجميع المكونات العراقية للمشاركة في الحياة السياسية. وهذا يتطلب اعتماد نظام انتخابي قائم على الكفاءة والمواطنة وليس على الانتماء الطائفي أو العرقي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب أن تلتزم الأحزاب السياسية بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، من خلال تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات ومحاسبة المسؤولين على أدائهم. الشفافية والمساءلة تساعد في بناء الثقة بين الشعب والحكومة، وتعزز من السلم الاجتماعي (عليوي ٢٠٢٠ ، ١٣٧)
- التمسك بالقيم الوطنية: يجب على الأحزاب أن تركز في خطابها السياسي على قيم الوحدة الوطنية والتسامح، مع العمل على تبني سياسة شاملة تعترف بحقوق جميع مكونات الشعب العراقي. على الأحزاب أن تبتعد عن الاستغلال السياسي للطائفية أو القومية، وأن تسعى لتمثيل جميع شرائح المجتمع على قدم المساواة (عليوي ٢٠٢٠ ، ١٣٧)
- الحوار الوطني المفتوح: يتعين على الأحزاب أن تعمل على تنظيم حوار شامل يتناول القضايا الجوهرية التي تؤثر على جميع المكونات العراقية. هذا الحوار يجب أن يشمل جميع القوى السياسية والمجتمعية، ويجب أن يفضي إلى اتفاقيات حول القضايا الرئيسية مثل توزيع الثروات، العدالة الاجتماعية، والحقوق السياسية (محي ٢٠١٩ ، ١٢٦).

المبحث الرابع : اسس الحوار الوطني وتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣، وجد العراق نفسه أمام مرحلة تاريخية جديدة، مليئة بالتحديات والفرص، نتيجة للتغييرات الجذرية التي شهدها على المستوى السياسي والاجتماعي. في هذا السياق، أصبح الحديث عن أسس الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق ضرورة ملحة، حيث كان التحدي الأساسي يتمثل في كيفية بناء دولة مستقرّة تعيش فيها مختلف الطوائف والمكونات العرقية والدينية بسلام وحرية بعد عقود من القمع والاستبداد، ثم بعد سلسلة من الأحداث العنيفة والصراعات التي تلت الإطاحة بنظام صدام حسين. فالحوار الوطني والتعايش السلمي أصبحا عنصرين أساسيين لبناء عراق ما بعد ٢٠٠٣، حيث تطلّب الوضع إيجاد آليات سياسية واجتماعية تساهم في تجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية التي تفجرت خلال تلك الفترة (عبد الله ٢٠١٢، ١٢)

في البداية، كان من الضروري الاعتراف بتنوع المجتمع العراقي، الذي يتكون من عدة طوائف وأعراق، مثل الشيعة والسنة والأكراد، إضافة إلى الأقليات الأخرى مثل المسيحيين والتركمان والصابئة، وهو أمر فرض نفسه بوضوح على الواقع السياسي في العراق بعد سقوط النظام السابق. لم يكن الأمر بسيطًا، فقد كان هناك تباين كبير في المواقف السياسية والعقائدية بين مختلف هذه المكونات. ومع ذلك، كان من الواضح أن العراق لا يمكن أن ينجح في بناء دولة قوية وموحدة دون التوصل إلى صيغة سياسية تضمن حق الجميع في المشاركة وتضمن حقوق الأقليات في ظل سياق ديمقراطي يتسم بالعدالة والمساواة عبد الله ٢٠١٢، ١٣)

الاحتلال الأمريكي للعراق بعد ٢٠٠٣ وما تلاه من تفكيك للجهاز الإداري والعسكري قد خلف فراغًا كبيرًا في السلطة، الأمر الذي سمح بظهور نزاعات طائفية وأيديولوجية. ما كان في البداية يُنظر إليه كفرصة لبناء دولة ديمقراطية، أصبح مع مرور الوقت ميدانًا للصراع على السلطة بين الطوائف المختلفة. في هذا المناخ المضطرب، كان هناك ضرورة ملحة لوضع أسس لحوار وطني حقيقي يعكس تنوع المجتمع العراقي ويعزز من مبدأ المشاركة السياسية دون تهميش لأي فئة (العامري ٢٠١٧ ، ٢١٦ .)

أسس الحوار الوطني في العراق كانت قائمة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تجنب الصراعات وتوسيع آفاق التعاون بين المكونات المختلفة. أول هذه الأسس كان الاعتراف الكامل بالتنوع العراقي، حيث كان لا بد من قبول حقيقة أن العراق ليس مجرد دولة ذات أغلبية معينة، بل هو دولة متعددة الأعراق والطوائف. في هذا الإطار، كان الحوار الوطني يتطلب احترام حقوق الجميع على أساس من المساواة والعدالة. هذه المبادئ كانت تستدعي ضرورة التخلص من نظام المحاصصة الطائفية الذي فرضه الاحتلال الأمريكي، والذي أدى إلى تفشي الفساد والتنافس الحاد بين القوى السياسية على السلطة.

من أبرز الأسس التي كان ينبغي أن يرتكز عليها الحوار الوطني في العراق، هو تأكيد العدالة والمساواة في توزيع السلطة والثروة، بحيث لا تظل فئة واحدة أو طائفة معينة تهيمن على مقدرات الدولة. المحاصصة الطائفية التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ كانت قد خلقت حالة من الاستقطاب السياسي الذي أدى إلى تعزيز الصراعات الداخلية، إذ كانت الأحزاب السياسية تركز في الأغلب على حسابات طائفية تضع مصالح طائفتها فوق المصلحة الوطنية. هذا النوع من السياسات أضر كثيرًا بتماسك المجتمع وأدى إلى بروز انقسامات عميقة بين مختلف مكوناته. ولذلك، كان من الضروري إعادة بناء النظام السياسي على أسس من المشاركة الحقيقية لجميع الأطراف، بما يتضمن ضمان تمثيل كافة الفئات بشكل عادل.

أما بالنسبة للتعايش السلمي، فقد كان يعتبر ضرورة ملحة لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العراق. من المؤكد أن التعايش بين مختلف الطوائف كان مستهدفًا بعد أن خلّف الاحتلال والصراعات الدامية آثارًا كبيرة على الوحدة الوطنية. في هذا السياق، كان لا بد من تبني ثقافة السلام، حيث تُرفض جميع أشكال العنف والتطرف، وتُشجع على نبذ الطائفية والتمييز. لا شك أن السعي إلى التعايش السلمي لم يكن أمرًا سهلًا، خاصة في ظل النزاعات التي ترافقت مع ظهور جماعات إرهابية مثل تنظيم "القاعدة" و"داعش"، اللذين سعوا إلى إحداث فتنة طائفية عميقة في العراق. كانت هذه التنظيمات تهدد وحدة الدولة العراقية، وبالتالي كان من الضروري أن تتوحد جميع الأطراف ضد هذا الخطر المشترك، حتى لو اختلفت توجهاتهم السياسية والطائفية (عمران ٢٠١٩، ١٧٨).

وقد تزامن مع ذلك ضرورة إصلاح المؤسسات الأمنية، حيث كان يجب ضمان أن تكون هذه المؤسسات موحدة ولا تخضع للولاءات الطائفية أو العرقية. فالعراق بعد ٢٠٠٣ كان يعاني من عدم فعالية الأجهزة الأمنية، مما ساعد على ظهور الفوضى وانتشار العنف. وبناءً على ذلك، كان لابد من إصلاح وتدريب هذه الأجهزة بطريقة تضمن احترافيتها، وابتعادها عن أي انتماءات طائفية أو حزبية، وذلك لكي تتمكن من فرض النظام وحماية جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم.

إضافة إلى ذلك، كان دور المجتمع المدني حيويًا في تحقيق التعايش السلمي. لقد لعبت المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية دورًا بارزًا في نشر ثقافة التسامح، من خلال برامج توعوية تساهم في تحسين العلاقات بين العراقيين من مختلف الطوائف والعرقيات. كما ساهمت هذه المنظمات في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وهو ما يساعد في التئام الجراح الاجتماعية الناتجة عن سنوات من العنف والصراعات (حسن ٢٠٢٣ ، ٢٠٣ .)

ومع ذلك، كان العراق يواجه العديد من التحديات الكبيرة التي تعرقل تحقيق حوار وطني حقيقي. من أبرز هذه التحديات كانت المظالم التاريخية بين الطوائف المختلفة، حيث كانت هناك مشاعر من الظلم والخوف بين بعضها البعض بسبب السياسات القمعية للنظام السابق. هذا الواقع كان قد فاقم الصراعات الطائفية وأدى إلى تعميق الهوة بين المكونات. بالإضافة إلى ذلك، كانت التدخلات الإقليمية والدولية تضعف العملية السياسية في العراق. كانت بعض الدول الإقليمية تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بشكل يساهم

في زيادة الانقسام الداخلي ويعقد من الجهود المبذولة لتحقيق مصالحة وطنية شاملة. كما أن ضعف الاقتصاد العراقي وتدهور الخدمات العامة كان يشكل ضغطًا إضافيًا على عملية البناء السياسي والتعايش السلمي. فعدم توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، ساعد على زيادة الشعور بالإحباط بين المواطنين، ما جعلهم أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للصراعات الطائفية والسياسية (حسن ٢٠٢٣، ٢٠٥ .)

رغم هذه التحديات، هناك بعض الفرص التي يمكن أن يستفيد منها العراق في بناء أسس الحوار الوطني وتعزيز التعايش السلمي. من أهم هذه الفرص هي إعادة بناء الدولة العراقية على أسس من الشفافية والمساواة، حيث تساهم عملية الإصلاح السياسي في تمهيد الطريق للتعاون بين الأطراف السياسية المختلفة. أيضًا، فإن تعزيز المصالحة الوطنية هو أحد المفاتيح لتجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية. المصالحة الحقيقية تتطلب من الجميع التخلي عن الماضي والعمل من أجل مستقبل مشترك يقوم على التعاون واحترام الآخر.

الخاتمة:

في الختام، يظهر أن الحوار الوطني والتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يمثلان حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في بلد متعدد الأعراق والطوائف. وعلى الرغم من التحديات الجسيمة التي واجهها العراق نتيجة للانقسامات الطائفية والعرقية، وكذلك التداعيات الناتجة عن الاحتلال والنزاعات الداخلية، يبقى الأمل في إمكانية بناء مجتمع عراقي موحد يسوده السلام والتعايش. إن العراق بحاجة إلى تطوير أسس الحوار الوطني التي تقوم على العدالة والمساواة بين جميع مكوناته، ويستلزم هذا تحديدًا التأسيس لنظام سياسي يتسم بالشفافية، ويحقق مشاركة حقيقية لجميع أطياف المجتمع، بعيدًا عن آليات المحاصصة الطائفية التي أضرت بفاعلية الدولة.

إن الطريق نحو عراق مستقر وموحد يتطلب تجاوز موروثات الانقسامات، وإرساء دعائم دولة مدنية ترتكز على حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الحكومة العراقية العمل على إصلاح النظام السياسي وتطوير المؤسسات الأمنية والتعليمية لضمان حياة كريمة وآمنة لجميع المواطنين، بالإضافة إلى تشجيع ثقافة التسامح والتعايش السلمي عبر برامج مجتمعية فعّالة.

التوصيات:

- تعزيز المبادئ الديمقراطية والمساواة الاجتماعية: من الضروري أن تعمل الحكومة العراقية على ترسيخ مبادئ الديمقراطية في بنية الدولة من خلال تبني نظام سياسي يتمتع بالشفافية والمساواة في توزيع الموارد والفرص بين جميع المكونات العراقية.
- إصلاح النظام السياسي واستبعاد المحاصصة الطائفية: يجب أن يكون إصلاح النظام السياسي أولوية استراتيجية. ينبغي التخلص من ممارسات المحاصصة الطائفية التي تعمق الانقسامات وتؤثر سلبًا على فاعلية الحكومة، والعمل على بناء دولة مدنية تقوم على المشاركة الفعالة والعادلة لجميع الأطراف السياسية والاجتماعية.
- دعم المجتمع المدني وتعزيز دوره: يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في ترسيخ ثقافة الحوار والتعايش السلمي. لذا، يجب دعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية التي تعمل على نشر قيم التسامح وتعزيز المصالحة الوطنية، مع تشجيع المبادرات التي تساهم في إعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة
- إصلاح المؤسسات الأمنية وتقويتها: يعد إصلاح المؤسسات الأمنية أحد العناصر الأساسية لبناء الاستقرار في العراق. من الضروري أن تكون هذه المؤسسات مهنية وغير طائفية، وأن تتسم بالشفافية وتعكس تعددية المجتمع العراقي في تشكيلاتها، مما يعزز الثقة العامة ويضمن حماية المواطنين من جميع المكونات.

- تعزيز المصالحة الوطنية الشاملة: من أجل بناء عراق مستقر، يجب تعزيز المبادرات التي تهدف إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تشمل جميع الطوائف والأعراق. ويتطلب ذلك تفعيل برامج العفو والمصالحة التي تقوم على التسامح وتقديم التعويضات للضحايا من جميع الأطراف، مع ضمان حقوق الجميع في المشاركة السياسية والاقتصادية.
- إصلاح التعليم وتعزيز قيم التسامح: يجب أن يتبنى النظام التعليمي في العراق برامج تعليمية تشجع على التنوع الثقافي، وتغرس في الأجيال القادمة قيم التسامح والاحترام المتبادل. يعد التعليم أداة أساسية لتعزيز التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، وتجنب الفكر الطائفي والتطرف.
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية: إن الفساد يعد من أبرز التحديات التي تقف عائقًا أمام تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية في العراق. لذلك، يجب أن تركز الحكومة على تطبيق سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في كافة مؤسسات الدولة، مما يسهم في بناء دولة قوية وعادلة.
- إن نجاح العراق في تحقيق التعايش السلمي والحوار الوطني يتطلب إرادة سياسية قوية وموحدة من جميع الأطراف، إضافة إلى دعم من المجتمع المدني والمجتمع الدولي. إذا تمَّ تطبيق هذه التوصيات بشكل جاد ومدروس، فإن العراق سيكون في موقع يؤهله لتحقيق الاستقرار الدائم والتقدم الاجتماعي، ويشكل نموذجًا يحتذى به في المنطقة .

المصادر

١. الدستور العراقي ٢٠٠٥، المادة ١٤.
٢. العامري، ابتسام محمد. ٢٠١٧. "دور التعايش السلمي في توطيد السلم الأهلي في العراق في مرحلة ما بعد داعش." في مؤتمر الاستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
٣. علاوي، حسين. "دور الدين في صياغة ثقافة التعايش." مجلة المواطنة والتعايش ٢ (٢٠٠٧).
٤. عربي، بلال. ٢٠١٤. "ثقافة والحوار والتسامح في سوريا." مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ١٢ ، بيروت.
٥. عبد الله، بدرية صالح. ٢٠٢١. "التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣." مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ١١ .
٦. عليوي، عبد العزيز. ٢٠٢٠، "العدالة الانتقالية في تعزيز التعايش السلمي في العراق." مجلة دراسات دولية ٨١ ، مركز دراسات الاستراتيجية والدولية.
٧. باقر، أسامة مرتضى. ٢٠١٩. "التعايش السلمي والاندماج الثقافي في العراق." بحث مقدم إلى مؤتمر الاعتدال في الدين والسياسة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٩ فبراير.
٨. "الحوار الوطني في العراق: بين الفرص والتحديات." المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. موقع إلكتروني. https://iraqicss.org/?p=10019 .
٩. حجازي، سماء. "الحوار الوطني: طريق للتقدم والازدهار." موقع إلكتروني. https://www.legal-sy.org/ce_articles .
١٠. الدليمي، حافظ علوان حمادي . "إمكانيات وإجراءات التعايش السلمي بين مكونات المجتمع." موقع إلكتروني، مركز الجزيرة للدراسات. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D4FCABB1-0F0E-47F5-ACCD-CFA5-A06059FD.htm.
١١. حمدان ، رمضان محمد. ٢٠١٣، "التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل." دراسات موصلية ٢٦ .

١٢. رشيد، حيدر عبد الأمير. ٢٠١٢ "حوار الأديان في الفن الإسلامي والمسيحية." بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٣. سبع، سداد مولود. ٢٠١٧، "الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق." مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ٦٨ ، ١١٨.
١٤. شيوط، محمد عبد الجبار. ٢٠٠٧، "خطوات في بناء الدولة الحديثة." مجلة المواطنة والتعايش ١: مركز وطن للدراسات، بغداد.
١٥. سلمان، فوزي حسين. ٢٠١٣، "مبدأ التداول السلمي للسلطة وآفاق تطبيقه في العراق." مجلة جامعة تكريت للحقوق ٢/١٩ .
١٦. نوري، إسراء علاء الدين. ٢٠١٣، "النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣: الأزمات السياسية والاجتماعية." في النظام السياسي العراقي الواقع، الإصلاح، والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسية، جمجمال، جامعة السليمانية، بيسان.
١٧. نوري، إسراء علاء الدين، وفلاح مبارك بردان. ٢٠١٩، "سياسات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: المعوقات والآليات." مجلة أبحاث العلوم السياسية ٣٤ : كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية.
١٨. محي، أحمد غالب. ٢٠١٩، "الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية للإعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية بعد عام ٢٠٠٣." مجلة دراسات دولية ٧٧ : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
١٩. محمد، حمدان رمضان. ٢٠١٣، "التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل." دراسات موصلية ٢٦ .
٢٠. محمد، سعد حميد إبراهيم. ٢٠٠٨، "آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق." المجلة السياسية والدولية .
٢١. مهدي، بير سهام. ٢٠١١، "التعايش السلمي ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية." في مؤتمر التعايش السلمي في العراق: الواقع والمستقبل، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية.
٢٢. حسن ، وعلي مراد النصري. ٢٠٢٣، "التعايش السلمي في العراق: دراسة في المرتكزات والتحديات." مجلة الدراسات الاجتماعية ٤٩ .

المصادر باللغة الانكليزية :

1) Iraqi Constitution 2005, Article 14.
2) Al-Amiri, Ibtisam Mohammed. 2017. “The Role of Peaceful Coexistence in Strengthening Civil Peace in Iraq in the Post-ISIS Era.” In the Conference on Security and Societal Stability in Iraq for the Post-ISIS Phase. Center for Strategic and International Studies.
3) Alawi, Hussein. 2007. “The Role of Religion in Shaping the Culture of Coexistence.” Journal of Citizenship and Coexistence 2.
4) Arabi, Bilal. 2014. “Culture, Dialogue, and Tolerance in Syria.” Hammurabi Journal for Strategic Research and Studies 12, Beirut.
5) Abdullah, Badria Saleh. 2021. “Peaceful Coexistence in Iraq after 2003.” Journal of Law and Political Science 11.

6) Alawi, Abdul Aziz. 2020. "Transitional Justice in Enhancing Peaceful Coexistence in Iraq." International Studies Journal 81, Center for Strategic and International Studies.
7) Baqir, Osama Murtada. 2019. "Peaceful Coexistence and Cultural Integration in Iraq." Paper presented at the Conference on Moderation in Religion and Politics, College of Political Science, Al-Nahrain University, February 9.
8) "National Dialogue in Iraq: Between Opportunities and Challenges." Iraqi Center for Strategic Studies. Website. https://iraqicss.org/?p=10019.
9) Hijazi, Sama. "National Dialogue: A Path to Progress and Prosperity." Website. https://www.legal-sy.org/ce_articles.
10) Al-Dulaimi, Hafidh Alwan Hamadi. "Possibilities and Measures for Peaceful Coexistence Among Society Components." Website, Al Jazeera Center for Studies. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D4FCABB1-0F0E-47F5-ACCD-CFA5-A06059FD.htm.
11) Hamdan, Ramadan Mohammed. 2013. "Peaceful Coexistence in Iraq Between Reality and Aspiration: A Sociological Field Study in Mosul." Mosul Studies 26.
12) Rashid, Haidar Abdul Amir. 2012. "Interfaith Dialogue in Islamic Art and Christianity." Beirut: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
13) Sabaa, Sdad Mouloud. 2017. "National Identity and Strengthening Peaceful Coexistence in Iraq." Center for Strategic and International Studies Journal 68, p. 118.
14) Shuyut, Mohammed Abdul Jabbar. 2007. "Steps in Building the Modern State." Journal of Citizenship and Coexistence 1, Watan Center for Studies, Baghdad.
15) Salman, Fawzi Hussein. 2013. "The Principle of Peaceful Power Transition and Its Application Prospects in Iraq." Tikrit University Journal of Law 19/2.
16) Nouri, Israa Alaa Al-Din. 2013. "The Iraqi Political System After 2003: Political and Social Crises." In The Iraqi Political System: Reality, Reform, and Future, Proceedings of the Fourth Annual Scientific Conference of the School of Political Science, Jamjamal, University of Sulaymaniyah, Bisan.
17) Nouri, Israa Alaa Al-Din, and Falah Mubarak Bardhan. 2019. "Policies of Peaceful Coexistence in Iraq After 2003: Challenges and Mechanisms." Political Science Research Journal 34, College of Political Science, Al-Mustansiriyah University.
18) Mohi, Ahmed Ghalib. 2019. "The Political, Security, Social, and Cultural Dimensions of Iraqi Media in Strengthening National Identity After 2003." International Studies Journal 77, Center for Strategic and International Studies.
19) Mohammed, Hamdan Ramadan. 2013. "Peaceful Coexistence in Iraq Between Reality and Aspiration: A Sociological Field Study in Mosul." Mosul Studies 26.

20) Mohammed, Saad Hameed Ibrahim. 2008. "Prospects for Strengthening the Relationship Between Civil Society and Democracy in Iraq." Political and International Journal.
21) Mahdi, Peer Seham. 2011. "Peaceful Coexistence and Its Role in Enhancing National Unity." In The Conference on Peaceful Coexistence in Iraq: Reality and Future, College of Political and Social Sciences, University of Sulaymaniyah.
22) Hassan, and Ali Murad Al-Nasri. 2023. "Peaceful Coexistence in Iraq: A Study of Fundamentals and Challenges." Social Studies Journal 49.